الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء ١٤ محرم ١٤٢٤ هـ ١٨ مارس ٢٠٠٣ العدد ٨٨٧٦

بريد طباعة

# السعودية تدعو مجلس الأمن للتركيز على حل المشكلة سلميا وتشدد على مسؤوليته في الحفاظ على استقلال الدول ووحدتها بما في ذلك العراق

## الرياض تجدد ترحيبها بالتصريحين الصادرين عن بوش وبلير بتسوية النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بحلول عام ٢٠٠٥

خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء السعودي امس (واس)

جدة :« الشرق الأوسط»
عقد مجلس الوزراء السعودي أمس في جدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز جلسته الأسبوعية، واستمع المجلس في بداية الجلسة إلى عرض من الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني عن افتتاحه لمشاريع تنموية واقتصادية في «الشعيبة والليث»، كما بحث تطورات الموقف في الأزمة العراقية ومستجدات القضية الفلسطينية.

وقال الدكتور فؤاد بن عبد السلام فارسي وزير الإعلام لوكالة الأنباء السعودية (واس) ان خادم الحرمين الشريفين أعرب عن تقديره للقائمين على المشروعات الاستثمارية والتنموية في المملكة، منوها بالتطور الكبير الذي حققته السعودية في مختلف المجالات. مؤكدا أن الدولة ستظل تدعم وتشجع وتيسر أمور المستثمرين المخلصين من أبنائها الذين يحرصون على استثمار رؤوس أموالهم داخل الوطن ويسعون إلى تدريب أبنائه وتوظيفهم وإعطائهم الفرصة ليشقوا طريقهم نحو مستقبل مشرق، وعلى الجهات المختصة بالدولة توفير مجالات أرحب للاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين أبناء الشعب السعودي مستثمرين وموظفين، خاصة بعد أن أثبت الشباب السعودي نجاحه في مختلف مجالات العمل.

واستمع المجلس عقب ذلك إلى تقارير عن الأوضاع على الساحة الدولية، خاصة في ما يتعلق بالوضع في العراق وعلى الساحة الفلسطينية.

وبين الدكتور فارسي، أن المجلس شدد على أن السعودية التي سعت طوال الفترة الماضية وفي مختلف المحافل

الدولية وبكل ما أوتيت من قدرة لتجنب وقوع الحرب على العراق تؤكد على أن المناقشات الجارية حاليا في مجلس الأمن يجب أن تركز على حل المشكلة بالطرق السلمية وتجنيب المنطقة الحرب والبعد عن التركيز على الانقسامات والخلافات بين دول مجلس الأمن التي ستؤدي إلى عواقب وخيمة وتجر إلى الحرب وليس الى تجنبها.

وشدد المجلس على أن مجلس الأمن الدولي أمامه مسؤولية كبيرة هي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين واستقلال وسيادة دوله الأعضاء وحماية مصالحها ووحدتها الوطنية بما في ذلك العراق، مجدداً ترحيب السعودية واهتمامها بالتصريح الصادر عن الرئيس الأميركي جورج بوش، وتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني المتضمن تأكيدهما على التزام الولايات المتحدة وبريطانيا بالتوصل إلى تسوية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام ٢٠٠٥.

لذلك فان السعودية إذ تبدي ترحيبها بهذه التأكيدات لتعرب عن ضرورة التحرك السريع نحو البدء في تنفيذ خريطة الطريق والمبادئ الواردة في مبادرة السلام العربية واتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة لتحريك عملية السلام وإخراجها من الطريق المسدود الذي وصلت إليه، بما في ذلك وقف الممارسات الإسرائيلية العدوانية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وتوفير الحماية له ووقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وبين الدكتور فارسي، أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولا: بعد الاطلاع على مشروع مذكرة التفاهم بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان المرفوعة من وزير الداخلية المنظمة للتعاون بين البلدين في مجال تبادل العقوبات السالبة للحرية قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الداخلية أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب العماني لإعداد مشروع مذكرة التفاهم المنوه عنها أعلاه وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليها ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانيا: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البترول والثروة المعدنية المنتهي بمحضر اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء بقرار مجلس الوزراء رقم ١١٧ لعام ١٤٢١هـ لدراسة ما يتم تحصيله من عوائد مالية مقابل استغلال بعض المعادن والصخور، قرر المجلس الموافقة على عدد من الإجراءات والآليات المتعلقة بكيفية استثمار بعض المعادن والصخور وتحصيل المقابل المادي منها وذلك على النحو المفصل في القرار وملحقاته كما أكد القرار على قيام وزارة البترول والثروة المعدنية برفع تقرير كل ثلاث سنوات يتضمن التغيرات التي طرأت على أسعار المواد الخام المرخص باستثمارها وما تراه حيال ذلك، وتضمن القرار نصا آخر بأن يعمل بما جاء فيه حتى صدور ونفاذ نظام الاستثمار التعديني ولوائحه التنفيذية.

ثالثا: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية والاقتصاد الوطني حول مشروع اتفاقية تأسيس الشركة السعودية الجزائرية للاستثمار والنظام الأساسي لها وطلبه تفويضه بالتوقيع على الاتفاقية والنظام المشار إليهما، قرر مجلس الوزراء تفويض وزير المالية والاقتصاد الوطني أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع الاتفاقية ونظامها الأساس المنوه عنهما أعلاه في ضوء صيغتيهما المرفقتين بالقرار ومن ثم رفع النسخ الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعا: بعد الاطلاع على النسخة النهائية لاتفاقية التعاون الفني لمشروع الأموال المودعة المبرمة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المرفوعة من وزير الزراعة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى الصادر بهذا الخصوص قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية التعاون الفني لمشروع الأموال المودعة المنوه عنها أعلاه وذلك وفق الصيغة المرفقة بالقرار وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك.

خامسا: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل والشؤون الاجتماعية بشأن ملاحظات الوزارة حول ما يعانيه العديد من ذوي الظروف الخاصة نتيجة عجزهم عن تلبية متطلبات العيش الكريم بعد انتهاء مدة إقامتهم في مؤسسات ودور التربية الاجتماعية للأيتام، ولأهمية مساعدتهم وأمثالهم ممن تهتم بهم الوزارة تربية ورعاية فقد اقترح وزير العمل والشؤون الاجتماعية تأسيس مؤسسة خيرية تحت اسم «المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام»، وأعد مشروع النظام الأساسي لها وطلب الموافقة على إنشائها فقرر مجلس الوزراء الموافقة على

**قيام وزير العمل والشؤون الاجتماعية بإنشاء مؤسسة خيرية تسمى «المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام» ورئاسة مجلس إدارتها مع السماح لها بجمع التبرعات والاستفادة من الإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات الخيرية.**